

8 March 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

التحقق من نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الأوروبي

موجز

- ١ - يمتلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خبرة كبيرة يمكن أن تكون أساسية في النهوض الفعّال ببرنامج التحقق من نزع السلاح. ويعرب الاتحاد والدول الأعضاء فيه عن الالتزام بالسعي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويشدّد على ضرورة إحراز تقدم ملموس في هذا المجال، لا سيما من خلال إجراء تخفيض شامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية.
- ٢ - ويقوم الاتحاد والدول الأعضاء فيه بدور نشط في وضع إجراءات تقنية وتكنولوجيات معتمدة وموثوقة من أجل ضمان تطبيق "مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة" المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.
- ٣ - ورغم أنّ التّحقّق ليس هدفاً في حدّ ذاته، فإنّ مواصلة تطوير قدرات التّحقّق النووي المتعددة الأطراف سيساعد على إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ولذلك، يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أنّ من المهمّ متابعة وتكثيف الجهود، بما فيها الجهود المبذولة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، من أجل مواجهة تحديات التّحقّق المتعلقة بالسلامة والأمن ومتطلبات عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، يُشدّد الاتحاد والدول الأعضاء فيه على أهمية مشاركة المرأة بنشاط وبالتساوي في جميع الجهود الرامية إلى حفظ وتعزيز السلم والأمن، وأهمية قيادتها لهذه الجهود وانخراطها التام فيها.
- ٤ - وقد أيّد الاتحاد والدول الأعضاء فيه القرار ٦٧/٧١ الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، والذي كانت النرويج الطرف الرئيسي في تقديمه، وأعرب عن



ترحيبه بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي سيعقد اجتماعاته في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

٥ - وتعتبر المناقشات والأعمال التقنية المنسقة عنصراً هاماً في التفاوض على المعاهدات وتنفيذها. ويكتسي البحث والتطوير التقنيان في مجال قدرات التحقق من نزع السلاح أهمية بالنسبة للتفاوض على اتفاقات نزع السلاح، فيما تستطيع الأنشطة التقنية أن تُعزز تنفيذ أنشطة نزع السلاح.

٦ - وسيشكّل نجاح المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)^(١) مصدر دعم قوي بالنسبة لتدابير نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، خصّص المشاركون في اجتماع ٢٠١٧ الاستشاري غير الرسمي بشأن إعداد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وعلى وجه الخصوص في الدورة الأولى لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، حيناً كبيراً من الوقت لمناقشة القضايا المتعلقة بالتحقق. وتم التطرق أيضاً إلى أوجه التآزر الممكنة بين عملية المجموعة التحضيرية من جهة وبين الاجتماع الذي سيعقد في عام ٢٠١٨ فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

مقدمة

٧ - بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التزمت جميع الأطراف في المعاهدة، سواء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالسعي إلى اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، وبالتوصل إلى إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظلّ مراقبة دولية صارمة وفعالة. ولذلك، فإنّ وضع تدابير للتحقق الفعال سيكون أمراً مهمّاً في بلوغ هذا الهدف.

٨ - ويظلّ الاتحاد والدول الأعضاء فيه ملتزمون بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصراً هاماً في تطوير تطبيقات الطاقة النووية المستخدمة في الأغراض السلمية في المستقبل.

٩ - وفي عام ٢٠١٠، اعتمد المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استنتاجات وتوصيات بشأن ٦٤ إجراء من إجراءات المتابعة. وينصّ الإجراء ١٩ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ على أنّ ”جميع الدول تتفق على أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقّق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي“.

١٠ - ويرى الاتحاد والدول الأعضاء فيه ضرورة العمل العاجل على تحديد الصعوبات المرتبطة بالتحقق وعلى توفير الوسائل التقنية المعنية. فلا بُدّ من تطوير قدرات التحقق الآن حتى تكون متاحة لنزع السلاح.

(١) موقف الاتحاد الأوروبي من إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يرد في ورقة العمل NPT/CONF.2020/PC.II/WP.7.

وهناك طائفة واسعة من العمليات والتقنيات والأساليب التقنية التي يمكن تطويرها لتكون مهمة في بناء الثقة.

١١ - وبما أن معاهدة عدم الانتشار تقتضي "رقابةً دوليةً"، فإنه من المهم بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم، ضمن معظم مهام التحقق، بدور جوهري وداعم. واتخاذ خطوات ملموسة لإنجاز التحقق من عملية نزع السلاح من شأنه أن يسهم في تنفيذ المادة السادسة.

التحقق الفعال - مسألة حيوية لنزع السلاح النووي

١٢ - على مدى العقود الماضية، حاولت جهود هامة عديدة معالجة الجوانب التقنية والقانونية والمالية للتحقق من نزع السلاح النووي، مما يبرهن عن أهمية الجهود الدولية المشتركة بشأن هذه المسألة المعقدة. وهناك بالفعل عدد من تكنولوجيات التحقق المرتبطة بضمان عدم الانتشار وحماية المواد الانشطارية.

١٣ - ويؤيد الاتحاد والدول الأعضاء فيه الرأي القائل بأن معايير التحقق الصارمة مهمة لبناء الثقة في جهود نزع السلاح النووي. ورغم أنّ الشفافية واستحالة العودة إلى الوراء والقابلية للتحقق تقع في صميم أيّ نظام من نظم نزع السلاح، فإنّ مسائل حماية المعلومات الحساسة والمعلومات الخاصة بالانتشار، والوصول المنظم، واكتمال البيانات المقدّمة من الطرف المضيف وصحتها، والسلامة والأمن هي جميعاً مسائل أساسية. وبالتالي يجب التوصل إلى مستوى التوازن الصحيح.

١٤ - ورغم أنّ أيّ نظام لا يستطيع بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة من الثقة، فإنّ مستوى هذه الثقة يمكن رفعه من خلال إذكاء الوعي بالتحديات التقنية وبشواغل الانتشار وبواسطة التعاون والتعليم والانفتاح والتوعية. لذلك، فإنّ التعاون العلمي والتطورات التكنولوجية من أجل إيجاد أسلوب سليم وموثوق في التحقق هي أمور تستطيع أن ترسم طريق المستقبل وتساعد في الدفع بعجلة المفاوضات النووية المقبلة.

١٥ - وهناك تقاليد عريقة في مجال البحث والتطوير لوضع أساليب وتكنولوجيات في مجال التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقد كان لهذه الأساليب والتكنولوجيات أثر كبير في التفاوض على تلك المعاهدة واعتمادها. فبعد أول مفاوضات على المعاهدة في عام ١٩٥٨، تم الاعتراف صراحة بضرورة تطوير أساس علمي لرصد التجارب النووية في جميع البيئات. وكان هذا بمثابة بداية لبرامج البحوث الأساسية والتطبيقية التي استمرت حتى يومنا هذا. وضمن إطار معاهدات أخرى لتحديد الأسلحة، كاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، تم وضع واستخدام إجراءات تفتيش متطورة من قبيل "التفتيشات الموقعية".

١٦ - وتشجّع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأمانتها التقنية المؤقتة على تطوير تكنولوجيات في مجال التحقق من عدم وجود تجارب نووية، وعلى التعهد المستمر لتلك التكنولوجيات. ومنذ إنشاء اللجنة التحضيرية في عام ١٩٩٦، كُلفت الأمانة التقنية المؤقتة بإنشاء نظام للتحقق. وظلّت الأوساط العلمية والهندسية تسهم في مواصلة تطوير وتنفيذ نظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، وإجراءات وتقنيات التفتيش الموقعي.

١٧ - ويتجلى هذا التعاون المثمر أكثر ما يتجلى في مؤتمر العلوم والتكنولوجيا الذي يُعقد مرة كل سنتين، والذي يستفيد من خبرة ومعرفة خبراء قادمين من أكثر من ١٠٠ بلد لتعزيز التحقق من معاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية. وتقوم هذه المؤتمرات أيضا بدور هام في زيادة الوعي بنظام التحقق الفريد الموجود لدى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبتطبيقاته المدنية والعلمية العديدة.

١٨ - وخلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، التزمت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع نسق خطوات التقدم الملموس صوب نزع السلاح النووي، بما في ذلك التحرك نحو إجراء تخفيض شامل في المخزونات العالمية من جميع أنواع الأسلحة النووية والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن بدء نفاذ المعاهدة وطابعها العالمي وقدرات التحقق المتاحة ضمن نظام الرصد الدولي هي أمور حاسمة لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. لذلك، فإنّ تعزيز الطابع العالمي للمعاهدة وبدء نفاذها في وقت مبكر هما من الأولويات القصوى بالنسبة للاتحاد وللدول الأعضاء فيه.

١٩ - ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنّ برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية العلمي للتحقق النووي، المعروف باسم برنامج الوكالة لدعم الدول الأعضاء والمهدف إلى تحسين تنفيذ الضمانات، هو بمثابة دعامة هامة في تحسين أساليب وتقنيات التحقق لأغراض الحماية وأيضاً لأغراض تطوير أنظمة عدم الانتشار بشكل أعمّ.

٢٠ - أما المبادرة الثلاثية التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي (١٩٩٦-٢٠٠٢) فقد تناولت الصعوبات في مجال التحقق الدولي من المواد الانشطارية ذات الخصائص السرية من دون الكشف عن المعلومات الحساسة المتعلقة بالأسلحة النووية. أما الإنجازات التقنية فقد تضمّنت وضع مواصفات فنية وتصميمات لمعدات نظام من هذا النوع في مجال التحقق، ووضع نظام خاص للاحتواء والمراقبة من أجل الحفاظ على استمرارية المعرفة، ووضع نُهج لمعايرة معدات التحقق. وتم أيضاً تحقيق إنجازات كبيرة في مجال تطوير الإطار القانوني، بما في ذلك صياغة اتفاق نموذجي وترتيبات فرعية نموذجية بشأن التحقق، وبحث مسألة تمويل أنشطة التحقق.

المشاركة في الأنشطة من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

٢١ - يمتلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء خبرة عالية وتجربة واسعة في مجالات السلامة والأمن النوويين، والإجراءات الوقائية النووية، وعدم الانتشار في الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حدّ سواء.

٢٢ - وعلاوة على الاهتمام والدعم المبدئي الذي أبداه الاتحاد والدول الأعضاء فيه في العديد من المناسبات والمفاوضات المهمة من قبيل محادثات الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث مع جمهورية إيران الإسلامية، يتمتع الاتحاد والدول الأعضاء بتجربة هامة وفريدة يمكن أن تفيد في النهوض الفعال ببرنامج التحقق من نزع السلاح. وفي هذا السياق، اتخذت دول معينة حائزة للأسلحة النووية خطوات ملموسة شملت تخفيض مخزونات الأسلحة النووية والتفكيك بصورة لا رجعة فيها لمرافق إنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة النووية. وتحديداً، تشتمل تلك التجربة على خبرات فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في مجال التفكيك، وأيضاً على جهود البحث والتطوير الهامة التي يضطلع بها المركز المشترك للبحوث النووية التابع للمفوضية الأوروبية في مجال الأمان والأمن النوويين وعدم الانتشار. ودول الاتحاد الأوروبي غير الحائزة للأسلحة النووية لديها أيضاً خبرات تقنية هائلة تتعلق ببرامجها في مجال الطاقة النووية.

٢٣ - ونظام الإجراءات الوقائية النووية التابع للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والمنشأ بموجب معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧، هو عبارة عن مجموعة من الضوابط والأنشطة التَّحْقُيقِيَّة التي تشمل كل المنشآت النووية المدنية الموجودة في أنحاء الاتحاد الأوروبي. وتُستبعد من هذه المعاهدة المنشآت النووية التابعة للقطاع العسكري أو المتعلقة بالأمن القومي. ولدى الجماعة حقوق مماثلة في الوصول إلى جميع المرافق النووية المدنية في كل من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية التابعة للاتحاد الأوروبي. وتدير الجماعة برنامجًا للبحث والتدريب في المجال النووي ضمن إطار برامج البحوث الأوروبية. ويتمثل أحد أهداف برنامج البحث والتدريب الحالي (للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨) في تحسين الأمن النووي، بما في ذلك الإجراءات الوقائية النووية، وعدم الانتشار، ومكافحة الاتجار غير المشروع، والتحليل الجنائية النووية.

٢٤ - وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وبالإضافة إلى هيئة تفتيش الإجراءات الوقائية التابعة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، يمتلك المركز المشترك للبحوث النووية خبرات واسعة في هذا المجال. واستنادا إلى خبراته الفنية في مجال الإجراءات الوقائية النووية، قدّم الاتحاد الأوروبي الدعم للعمل التقني المنفذ في إطار المبادرة الثلاثية من خلال حلقة عمل نظمها المركز المشترك للبحوث النووية في إسبر، بإيطاليا، في الفترة من ١٣ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وكان الحلقة تهدف إلى إثبات قدرات التَّحْقِيقِ الموقعي، بما في ذلك وجود "حواجز المعلومات" لضمان حماية المعلومات السرية، وأجهزة المراقبة المتطورة، وإجراءات التَّعَرِّف والتصديق.

٢٥ - وبما أنّ الجمع بين الرأيين هو وحده الكفيل بفتح الآفاق أمام نزع السلاح النووي بشكل متعدد الأطراف وقاطع، تحتاج الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعمل معًا. وقد أدرجت الرابطة الأوروبية لبحوث وتطوير الضمانات جلسات خاصة بشأن التَّحْقِيقِ من نزع السلاح ضمن جدول الندوات التي تعقدها كل سنتين، وذلك رغم كونها تركز بصفة عامة على تحسين الضمانات الدولية. كما أصبح موضوع تحديد الأسلحة مطروحًا على البعض من أفرقة العمل الثمانية التابعة للرابطة.

٢٦ - والتعاون الناجح بين دولة حائزة للأسلحة النووية ودولة غير حائزة لأسلحة نووية يتطلب وقتًا كافيًا لبناء الثقة والأرضية المشتركة. لذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج، التي تعمل، من خلال التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على تذليل الصعوبات الفنية والإجرائية التي تواجه التَّحْقِيقِ من الاتفاقات المحتمل إبرامها مستقبلاً في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وقد اعتمدت هذه المبادرة على السيناريوهات في التَّعَرِّفِ على التحديات التي تواجه التَّحْقِيقِ من عمليات تفكيك الرؤوس النووية. وتناول التعاون الجاري مجالات من قبيل "الوصول المنظم" و "حواجز المعلومات" و "الثقة في عملية التَّحْقِيقِ" وأظهر بنجاح كيف يمكن للدول أن تتعاون ضمن هذا المجال الهام والحساس سياسياً.

٢٧ - ومنذ عام ٢٠١٥، تعمل المملكة المتحدة والسويد مع الولايات المتحدة والنرويج ضمن إطار الشراكة الرباعية للتَّحْقِيقِ النووي. وهذه الشراكة هي عبارة عن مبادرة متعددة السنوات لمحاكاة تحديد الأسلحة يُعتمد فيها على الخبرة المستمدة من مبادرة المملكة المتحدة والنرويج ومن التدريبات السابقة التي نفذتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة في مجال التَّحْقِيقِ وتحديد الأسلحة.

٢٨ - ورغم الإنجازات، لا يزال الأمر يتطلب قدراً كبيراً من العمل للنهوض بتكنولوجيات وإجراءات التحقق من نزع السلاح النووي. والاتحاد الأوروبي يعرب عن تأييده لإنشاء شراكات أوسع ولوضع ترتيبات تعاونية للتحقق، ويفيد بأنهما قد شارك، مع بعض الدول الأعضاء فيه، في عمل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ انطلاقتها في عام ٢٠١٥. وتتيح هذه الشراكة لخبراء تابعين لاثنتين وعشرين دولة من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية أن يتعاونوا بنشاط على تطوير أساليب عملية يمكن أن تساهم في التحقق من عمليات تفكيك الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها. وقد حققت الشراكة نتائج ممتازة في مرحلتها الأولى (الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧) حيث خلصت بالأساس إلى "أنه على الرغم من استمرار التحديات الصعبة، فإن التكنولوجيات القابلة للتطبيق، وحواسر المعلومات، وإجراءات التفتيش توفر آفاقاً لإجراء عمليات رصد متعددة الأطراف لتفكيك الرؤوس الحربية النووية وللنجاح في معالجة الشواغل المتعلقة بالسلامة والأمن وعدم الانتشار والتصنيف ضمن إطار اتفاق لنزع السلاح النووي يُرم في المستقبل". سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الفعال للأعمال التي ستُنجز خلال المرحلة الثانية (٢٠١٧-٢٠١٩)، ولاسيما ما يتعلق منها بمواصلة استكشاف التقنيات والعروض والتدريبات العملية في مجال التحقق.

تلخيص لما سبق

٢٩ - يستضيف الاتحاد الأوروبي الكثير من الخبرات والنشاطات البحثية والعديد من المؤسسات ذات الخبرة في مجال التحقق النووي. ويبحث الاتحاد والدول الأعضاء فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على استغلال المبادرات الدولية الجارية في النهوض بتنمية القدرات من أجل التحقق من نزع السلاح، وذلك بالاستفادة من الإنجازات السابقة.

٣٠ - ويُشكّل التّحقّق القوي والفعال جزءاً هاماً من الاستمرار على طريق نزع السلاح نحو بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومهما كانت الأحكام المحددة التي سترد في نُظم المستقبل، فإنه بالإمكان التطرّق حتى اليوم إلى مناقشة عملية نزع السلاح والتحقّق من نزعهِ وفق منظور تقني.

٣١ - ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التّحقّق في النهوض بنزع السلاح النووي، ويعربون عن تطلّعهم إلى نتائج أعماله. والاتحاد مستعد لتقديم الدعم المناسب لتطوير تكنولوجيات أو مفاهيم جديدة وتطبيقها، وللإسهام في المناقشة الدائرة داخل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وخلال المرحلة الثانية، يواصل الاتحاد مع العديد من الدول الأعضاء فيه، ومع شركاء آخرين في الشراكة الدولية، العمل على دراسة مختلف جوانب التّحقّق مع زيادة نطاق التركيز ليشمل القضايا التي تتجاوز التفكيك. ويرى الاتحاد أنّ من المهم أن تسعى الشراكة الدولية وفريق الخبراء الحكوميين إلى تحقيق التكامل في أعمالهما.